قال أن قانون المنافسة الجديد سيعرض على مجلس الأمة دور الانعقاد المقبل

الروضان: «التجارة» عدلت معظم القوانين القديمة لتحسين بيئة الأعمال المحلية

اكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان ان القانون الجديد للمنافسة سيتم عرضه على مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل لاقراره.

جاء ذلك في تصريح للروضان نقله بيان صادر عن جهاز حماية المنافسة الكويتي أمس الاثنين عقب تكريمه 40 موظفا من الجهاز الذين اجتازوا دورات البنك الدولي المعنية بتعزيز قدراتهم وتمكنهم من اداء الدور المنتظر منهم في حماية المنافسة.

واوضح الروضان ان القانون الجديد سيعطي سلطة اكبر للجهاز في السوق وسيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والاجنبية.

واضاف ان (التجارة) عدلت معظم القوانين التجارية القديمة مثل قانون الشركات التجارية والوكالات التجارية والتأمين وغيرها من القوانين لتحسين بيئة الاعمال المحلية ورفع مؤشرات التنافسية وسهولة ممارسة انشطة الاعمال في الكويت.

واشار الى ان جهاز حماية المنافسة يعد من اهم الأجهزة الموجودة بالدولة مبينا انه يسهم في الحد من غلاء الاسعار عبر تصديه للممارسات الاحتكارية التي تقع على السلع.

من جانبه اكد رئيس مجلس إدارة الجهاز راشد العجمي في تصريح مماثل ان الكثير من الشركات والجهات الاقتصادية بدأت تتعاون مع الجهاز وتلتزم بالتعليمات "وهذا يجعلنا في المسار الصحيح".

بدوره قال المدير التنفيذي للجهاز عبدالله العويصي في تصريح مماثل ان 40 من موظفي الجهاز اجتازوا دورة البنك الدولي الاساسية التي استمرت على مدار العامين الماضيين.

واكد العويصي ان البنك الدولي استعان بخبراء دوليين مختصين في مجال المنافسة لتقديم هذه الدورة وكذلك بمكتب التحقيقات الفيدرالي لتناول اساليب التحقيق والمداهمات الليلية وكيفية استقطاب المعلومات.

من جانبه قال الممثل المقيم لمكتب البنك الدولي في الكويت غسان خوجة في تصريحه ان الشراكة مع (حماية المنافسة) "استراتجية" اذ يعد احد اكبر المشروعات في مجال المنافسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.ورأى خوجة في ان جهاز حماية المنافسة في طريقه ليصبح نموذجا للتحول الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الاوسط.

واضاف "بدأنا هذه الرحلة معا لجعل جهاز حماية المنافسة كيانا مؤسسيا يحمي الاقتصاد الكويتي من الممارسات المنافية للمنافسة التي تؤثر سلبا على رفاهية المواطن الكويتي".

وجهاز حماية المنافسة هو جهة الإنفاذ المعنية من قبل الحكومة للاشراف على كيفية عمل الأسواق في الكويت والنتائج التي تفضي عنها لصالح المنتجين والمستهلكين.

الوزير الروضان يلقي كلمته امام مسؤولي وموظفي جهاز حماية المنافسة

«التخطيط»: 135 مشروعاً إجمالي المشاريع التنموية بخطة «2019-2020»

قال الامين العام للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الكويتي خالد مهدي ان اجمالي المشاريع المدرجة في خطة التنمية (2019–2020) بلغ عددها 135 مشروعا بينها 22 مشروعا استراتيجيا.

واضاف مهدي في موتمر صحفي عقده أمس الاثنين للاعلان عن نتائج تقرير المتابعة للربع الاول لخطة التنمية ان اجمالي الاعتمادات المالية للمشاريع الاستراتيجية بلغ 2ر662 مليون دينار كويتي (نحو 8ر78 مليون دولار امريكي) للربع الاول من الخطة.

واشار الى انفاق نحو 8ر2 في المئة من الاعتمادات المالية للمشاريع الاستراتيجية حتى نهاية الربع الاول وتعد اعلى نسبة انفاق ربعية مقارنة بـ3ر6 في المئة خلال (2018–2019).

وذكر ان اجمالي الاعتمادات المالية في خطة التنمية للسنة الحالية بلغت 3ر3 مليار دينار (نحو 89ر10 مليار دولار) مبينا ان اجمالي الانفاق حتى نهاية الربع الاول في نهاية يونيو الماضي بلغ 7ر270 مليون دينار (3ر893 مليون دولار).

وافاد بان عدد المشاريع في المرحلة التنفيذية بلغ 76 مشروعا بنسبة 56 في المئة في حين بلغ عدد المشاريع في المرحلة التحضيرية 50 مشروعا بنسبة 37 في المئة فضلا عن مشروع تم انجازه بنسبة 1 في المئة واخر في مرحلة التسليم بنسبة 1 في المئة اضافة الى سبعة مشاريع لم تبدأ بعد.

وبين ان نسبة الانجاز في مشروع مستشفى العدان بلغت 2ر45 في المئة في حين بلغت في مستشفى الصباح 7ر67 بالمئة كما بلغت في مستشفى الفروانية نحو 53 في المئة.

واوضح ان نسبة الانجاز في مصفاة الزور بلغت 2ر88 في المئة والوقود البيئي 98 في المئة ومدينة المطلاع السكنية 2ر43 في المئة ومجمع الشقايا 1ر95 في المئة. وذكر انه وفقا لتوزيع المشاريع الاستراتيجية حسب ركائز خطة التنمية فتم توزيع ستة مشاريع ضمن ركيزة اقتصاد متنوع مستدام و ستة مشاريع ضمن ركيزة بنية تحتية متطورة.

جانب من المؤتمر الصحافي

واشار الى توزيع خمسة مشاريع ضمن ركيزة بيئة معيشية مستدامة ومشروعا واحدا ضمن ركيزة رأسمال بشري إبداعي و أربعة مشاريع ضمن ركيزة رعاية صحية عالية الجودة.

واوضح ان اجمالي التحديات التي واجهت تنفيذ المشاريع بلغت 567 تحديا بينها 203 تحديات إدارية و103 تحديات مالية و160 تحديا فنيا و83 تحديا لدى جهات رقابية و18 تحديا لاسباب تشريعية.

وقال انه تم حل 484 تحديا منها بنسبة 79 في المئة من اجمالي التحديات التي واجهت تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية.

«التجاري»: انضام «مركز الهزيم» إلي لائحة «التمويلات العلاجية»

أعلن البنك التجاري عن انضمام "مركز الدكتور نائل الهزيم" الى لائحة المراكز الطبية المشتركة مع البنك في برنامج القروض الطبية من غير فوائد المقدمة من البنك للعملاء لتمويل العلاجات الطبية.

ويعتبر مركز الدكتور نائل الهزيم من أوائل المراكز المتخصصة بالوجه والفكين في الكويت، حيث يقدم علاجات تجميلية للوجه، الفكين و علاج الاسنان. وهذا التعاون يمنح عملاء التجاري وغير عملاء التجاري قرض بدون فائدة لتمويل العلاج الطبي بمبالغ تبدأ من 1,000 دينار كويتي ولغاية 15,000 دينار كويتي ولفترة سداد تصل لغاية خمس سنوات وتمنح القروض للعاملين في القطاع الحكومي والنفطي أو الشركات الخاصة المدرجة لدى البنك التجاري. ويسعى البنك التجاري دائما لتقديم أفضل العروض للعملاء بمختلف شرائحهم و بما يتوافق مع اهتماماتهم علماً بأن انضمام مركز الدكتور نائل الهزيم يأتي في إطار حرص البنك على تمكين العملاء من الحصول على خدمات الرعاية الصحية الضرورية والفائقة بالحصول على تمويلات علاجية بدون فائدة.

نمواً السيولة بنحو 17.5 بالمئة بالتزامن مع إتمام الترقية الرسمية

البورصة ترتفع مع تزايد عمليات الشراء على الأسهم القيادية

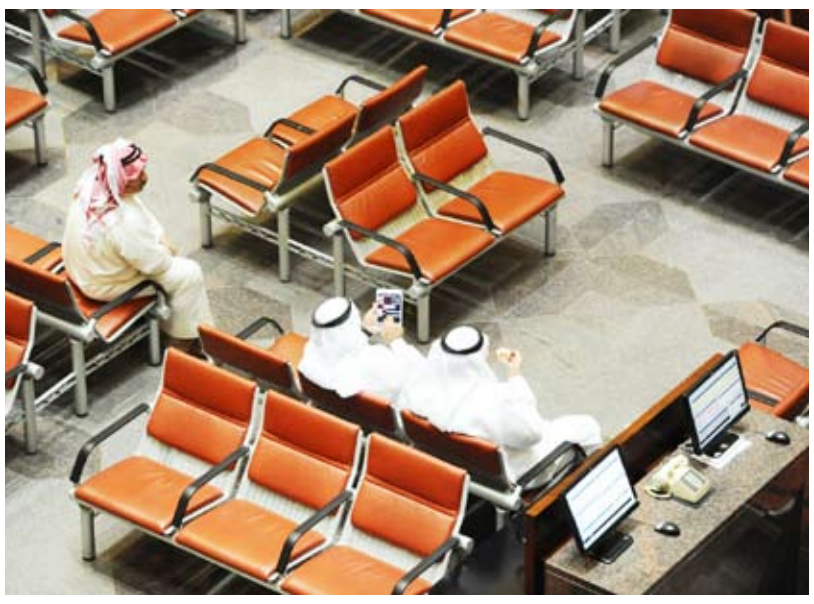

ارتفعت المؤشرات الكويتية جماعياً في ختام تعاملات أمس الاثنين، حيث صعد المؤشر العام 0.92 بالمائة عند مستوى 5728.8 نقطة رابحاً 52.3 نقطة ، كما ارتفع المؤشران الرئيسي والأول بنسبة 0.4 بالمائة و1.11 بالمائة على الترتيب.

وشهدت الجلسة نمواً في السيولة بنحو 17.5 بالمائة بالتزامن مع إتمام الترقية الرسمية للسوق الكويتية في مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز للأسواق الناشئة.

وبلغت قيمة التداولات 62.77 مليون دينار مقارنة مع 53.43 مليون دينار.

كما ارتفعت أحجام التداول 10.7 بالمائة، لتصل إلى 200.6 مليون سهم مقارنة مع 181.16 مليون سهم في جلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً بصدارة السلع الاستهلاكية بنمو نسبته 1.69 بالمائة، فيما تراجع قطاعا المواد الأساسية والعقارات فقط، بواقع 0.56 بالمائة للأول، و0.51 بالمائة للثاني. وجاء سهم "السكب" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بنمو نسبته 8.75 بالمائة، بينما تصدر سهم "أسمنت خليج" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 12 بالمائة.

وحقق سهم "بيتك" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 19.38 مليون دينار، فيما تصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط الكميات بتداول نحو 40.21 مليون سهم، علماً بأن كلا السهمين ارتفع اليوم بنفس النسبة البالغة 0.74 بالمائة.

وقال المحلل الفني لسوق المال، يعقوب المشعان ، وفقا لموقع "مباشر"، إن الشراء كان مبكراً في السوق الكويتية وخاصة على الأسهم القيادية.

وأوضح المشعان أن عمليات الشراء كانت على أسهم السوق الأول بشكل كبير؛ ترقباً لدخول سيولة ترقية السوق في مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز للأسواق الناشئة.

وأشار إلى أن هناك بعض الأسهم في السوق الرئيسي استفادت من السيولة التي دخلت إلى البورصة ، ومعظمها من الأسهم التشغيلية مثل "كابلات" و"الجزيرة" "سفن" و"المشتركة".

فنياً، قال المشعان إن المؤشر العام للبورصة نجح في اختراق الحاجز المئوي 5700 نقطة، والذي تخلى عنه قبل أسبوع، وهو في حاجة إلى تأكيد الاختراق بتجاوز المقاومة الأولى عند 5755، ثم المقاومة الثانية عند 5790 نقطة.

ونوه بأن مؤشر السوق الأول، الذي حقق أكبر استفادة خلال الجلسة ، تجاوز أيضاً عقبة الحاجز المئوي الواقع عند مستوى 6200 نقطة، ويحتاج إلى أقل من 50 نقطة أخرى لتجاوز الحاجز المئوي التالي عند 6300، وإذا تحقق ذلك غداً فربما يصل إلى مستويات 6420 نهاية الأسبوع الجاري.

واغلقت تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 2ر52 نقطة ليبلغ مستوى 8ر5728 نقطة بنسبة ارتفاع 92ر0 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 5ر200 مليون سهم تمت من خلال 9054 صفقة نقدية بقيمة 7ر62 مليون دينار كويتي (نحو 18ر213 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5ر18 نقطة ليصل الى مستوى 8ر4703 نقطة بنسبة 4ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر67 مليون سهم تمت عبر 2642 صفقة نقدية بقيمة 7ر5 مليون دينار (نحو 38ر19 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر68 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر6253 نقطة بنسبة 11ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر133 مليون سهم تمت عبر 6412 صفقة بقيمة 57 مليون دينار (نحو 8ر193 مليون دولار).

وكانت شركات (سكب ك) و(كفيك) و(قابضة م ك) و(السورية) و(وربة ت) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (اهلي متحد) و(خليج ب) و(بيتك) و(صناعات) و(ارزان) الأكثر تداولا في حين كانت شركات (اسمنت خليج) و(كامكو) و(تمدين ع) و(المعدات) و(اسيا) الأكثر انخفاضا.

«الجراح»: الصناعة المصرفية تواجه جملة من التحديات الاقتصادية والسياسية

جناح البنك

شارك بنك الكويت الدولي "KIB" في "المؤتمر المصرفي العالمي: صياغة المستقبل" الذي عقده بنك الكويت المركزي. ولقد ناقش المؤتمر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها القطاع المصرفي والفرص والمخاطر الناجمة عن الابتكارات التقنية، مع التركيز على رؤية تطوير الصناعة المصرفية ودعم التنمية المستدامة. يذكر أنه مثل "KIB" في المؤتمر وفداً شمل مجموعة من ممثلي الإدارة العليا ترأسهم رئيس مجلس الإدارة، الشيخ محمد جراح الصباح، إلى جانب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين. ولقد حضر الحدث نخبة من الشخصيات الاقتصادية من محافظي البنوك المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية والإشرافية، بالإضافة إلى مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى في القطاع المصرفي ووكالات التصنيف الائتماني العالمية، فضلاً عن عدد من المنظمات وهيئات المعايير الدولية، وخبراء مصرفيين وممثلي شركات التقنيات المالية من شتى دول العالم.

ومن جانبه، صرح الجراح قائلاً: "يسعدنا المشاركة في هذا المؤتمر الذي يسعى إلى المساهمة في تطوير القطاع المصرفي، من خلال مناقشة أفضل الوسائل المتبعة لتطوير الصناعة المصرفية ومواجهة التحديات المختلفة التي تحيط بها، مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة. مشيراً إلى أن الصناعة المصرفية تواجه في الوقت الراهن جملة من التحديات التي تفرضها متغيرات الاقتصاد الكلي وتقلب الأسواق والظروف السياسية في المنطقة، هذا فضلاً عن التقنيات التكنولوجية التي تؤثر في هذا المجال من خلال تغيير احتياجات العملاء وتوقعاتهم من المؤسسات المالية والمصرفية."

كما صرح بوخمسين، قائلاً: "يعتبر هذا المؤتمر بمثابة فرصة مميزة للقاء ممثلي البنوك مع شركات التقنيات المالية، لمناقشة التطورات الحالية والجديدة في مجال الصناعة المصرفية والتنمية المستدامة، مما سيساعدنا على ابتكار منصة متقدمة ومنتجات وخدمات سهلة الاستخدام تلبي احتياجات عملائنا. مشيداً بحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع لفعاليات المؤتمر مما يؤكد على دعمه الكبير للمصارف الكويتية والقطاع المصرفي المحلي. وموجهاً شكره أيضاً إلى محافظ ورئيس مجلس إدارة بنك الكويت المركزي وجميع العاملين فيه على جهودهم الجبارة في تنظيم هذا المؤتمر المميز الذي استقطب حشد كبير من الشخصيات الاقتصادية المرموقة."

يذكر أنه أقيم على هامش المؤتمر معرضاً للتقنيات المالية شارك فيه أكثر من (40) عارض من القطاعات المصرفية المحلية والعالمية، بالإضافة إلى كبرى شركات الاتصالات في المنطقة وعدد من الشركات المتخصصة في التقنيات المالية.

يتضمن تغطيات أساسية وإضافية بأقساط سنوية

«بيتك تكافل»: خدمة التامين الشامل على المنازل بحدود 500 ألف دينار

اعلنت شركة بيتك للتأمين التكافلي عن طرح " التأمين المنزلي الشامل" الذى يوفر حماية للمباني السكنية ومحتوياتها ضد أي حوادث تؤدي إلى تلف المسكن أو تضرره طبقا للتغطيات التأمينية التى تصل الى نصف مليون دينار، باقساط سنوية تبدأ من 25 دينار الى 500 دينار حسب حجم التغطيات، وذلك ضمن جهود الشركة لتقديم خدمات جديدة وتعزيز محفظتها التأمينية لتشمل مجالات متنوعة وثيقة الصلة باهتمامات وحياة العملاء اليومية وبتغطيات تأمينية منافسة من شانها تدعيم الحصة السوقية.

قتيبة النصف

وقال الرئيس التنفيذي لشركة بيتك للتأمين التكافلي قتيبة النصف ان خدمة "التأمين المنزلي الشامل" برنامج معتمد من الهيئة الشرعية يوفر الحماية طبقا للتغطيات التأمينية الممنوحة وحسب الشروط والاستثناءات الموضحة في وثيقة التأمين ، مشيرا إلى أن وثيقة التأمين المنزلي الشامل تتضمن مجموعة من التغطيات التامينية الاساسية مثل : الحريق والانفجارات والصواعق والزلازل والعواصف والفيضانات ، والشغب والاضرار العمدية ، اوطفح خزانات المياه اوالاجهزة او المواسير، الارتطام اوالاصطدام بالمنزل ويتضمن الحيوانات اوالسيارات والمركبات والطائرات اوايه اجهزة اخرى اوما يتساقط منها .بالإضافة إلى التغطيات الخاصة مثل السرقة والمسئولية تجاه الغير وتجاه خدم المنازل ومحتويات الثلاجة والادوات الصحية والزجاج بالاضافة الى الايجار والمصاريف الاضافية للسكن البديل ، مشيرا الى ان المستندات المطلوبة لوثيقة التامين تشمل الاوراق الثبوتية وشهادة بقيمة البناء وقيمة محتويات المنزل .

واكد النصف استمرار الشركة في تطوير وثائقها للتأمين، وادخال تعديلات مبتكره عليها ، لتحقق المزيد من المزايا للفرد والعائلة والمجتمع ، كما تم اعادة هيكلة اسعار الوثائق لتحقيق مزيد من التنافسية والملائمة مع إمكانيات وقدرات شرائح العملاء المختلفة ، وقد تم زياده البرامج لتتناسب مع جميع الشرائح ، حيث تواصل شركة "بيتك تكافل" سعيها الدائم لخدمة عملائها واستخدام الوسائل التقنية الحديثة لتحقيق ذلك، بما يعزز دور ومكانة الشركة في السوق بشكل عام، وفي سوق التأمين التكافلي بشكل خاص، عبر الاستمرار بسياسة التطوير والارتقاء بمستوى الخدمة ، والاهتمام بالعميل .